طرائق النحاة فى الاستدلال فى باب الاضافة

عادل بقاعين *

ملخص

يقع البحث فى قسمين رئيسين: القسم الأول (الجانب النظرى)، يتناول ضروب الاستدلال من سماع وقياس واستصحاب حال، ويقدم شرحا وتوضيحا لمذاهب العلماء فيها، ونظرتهم إلى كل ضرب منها، ومنزلته عندهم، فى اعتمادهم إياه لبيان حكم أو إقرار قاعدة نحوية.

القسم الثانى (الجانب التطبيقى): يسوق نماذج ممثلة دالة من باب الإضافة للأدلة النحوية سماعاً وقياساً واستصحاب حال، وطرائق النحويين فى الاستناد إليها، لبيان الأحكام فى المسائل التى ناقشوها. ويختتم البحث بملخص يوضح النتائج التى توصل إليها.

* أستاذ مساعد، جامعة مؤتة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية.

Syntactiens' Ways in Indication Addition

Abstract

The research has divided into two parts; part one, theorical side, in with I talked about types of indications such as usage and analogy, explaining scientists approaches, their theories and their view about each type, also to what extent they depend on to explain judgment, resulation, or syntactic rule.

Then I end with applied side, explaining with examples the indication interms of addition to syntactic indicators usagelly, and long and syntactciens approaches to depend on it to show rules in the issues that have been discussed, at the end I put an abstract shows the results that researcher achieved.

السماع:

يُعَدُّ السماع من أهم طرائق الاستدلال، ويمكن القول بأنه الدليل النقلى الذى صحّ سنده إلى عربى فصيح سليم السليقة.

وقد بحث علماء العربية فيمن نقل الرواة عنهم، فاجتمعوا على الأخذ بقول من يوثق بفصاحتهم وسلامة عربيتهم، كما حدّدوا الإطار الزمانى والمكانى للنصوص اللغوية التى اعتمدوها أصولاً أقاموا عليها نحوهم، فكانت فترة الاستشهاد اللغوى الصحيح حتى منتصف القرن الثانى الهجرى بالنسبة إلى الحضر، وأواخر القرن الرابع الهجرى بالنسبة إلى البادية، وجعلوا الاستدلال الصحيح من الوجهة النظرية محصوراً فى القرآن الكريم، والحديث النبوى الشريف، وشعر العرب ونثرهم، ولم يعدّوا القبائل كلها درجة واحدة من حيث قيمة الاستدلال بأقوالهم والقياس على نطقهم، فالذين عنهم نقلت العربية، وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربى بين قبائل العرب، هم من كانوا ألصق بالبداوة من قيس وتميم وأسد، "فإن هؤلاء عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكِل فى الغريب والإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين"[1].

ولم يتأثروا بأولئك الذين كانوا فى أطراف بلاد العرب الذين تأثروا بلغات الأقاليم المجاورة.

وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: "لا أقول: قالت العرب... إلا ما سمعت من عالية السافلة وسافلة العالية"[2]. يريد ما بين نجد وجبال الحجاز حيث قبائل أسد وتميم وبعض قبائل قيس؛ لذا كان مما يفخر به البصريون على الكوفيين أخذهم عن الأعراب حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، ويقولون للكوفيين: "نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشوارِيز وباعة الكواميخ"[3].

لقد كان البصريون أكثر تحرزاً، وأضبط من الكوفيين فى سماعهم، وإننا لنلمح هذا فى نقضهم مسائل الكوفيين، فقد أبوا أن يَستَدِلوا بشاهدٍ لم يعرف قائله، وحملوا كثيرا من الشواهد التى خرجت على المسموع الشائع على أنها شاذة. أو أنها ضرورة، وعلى ذلك لا يمكن أن تكون أساساً فى حكم.

وهم فى ذلك قد ذهبوا إلى أن الكوفيين أخذوا كل ما سمعوا عن العرب فجعلوه أصلاً يقاس عليه، وكأنهم أرادوا أن يقولوا إن الكوفيين لم يتوثقوا مما اعتمدوه أصلاً، فقد قاسوا على النادر والشاذ، ولم يتحروا صحة ما يصل إليهم من مواد.

وكأن السِّيرافى قد لخص الأمر فقال: "اتفقوا أن البصريين أصحّ قياساً؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية"[4].

ومن مظاهر اهتمام العلماء بالسماع ما جاء فى كتاب سيبويه، فقد ذهب إلى أن تحقيق الحجاز لهمزة (نبى) و(بريّة) قليل رديء، فقد قال: "وقالوا نبى وبريــة، فألزمهــا أهــل التحقيق البدل، وليس كل شيء نحوهما يُفعل به هذا، وإنما يؤخذ بالسمع، وقــد بلغنــا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق، يحققون نبئ وبريئة، وذلك قليل رديء"[5].

وهذا يعنى أن سيبويه يحرص على المسموع، فهو يرى التحقيق فى الهمزة فى هاتين الكلمتين رديئاً قليلا.

فاهتمام سيبويه بالسماع عمّن يوثق بعربيتهم كثير، نجده واضحاً فــى الكتــاب فــى مواضع كثيرة[6].

وهذا يعنى أن القوم كانوا يتشدّدون فى السماع، فهــم لا يأخــذون إلا عمّــن يوثــق بعربيتهم فصاحة وأصالة، مبتعدين عمّن لا يُطمأنّ إليهم بسبب مخالطتهم غير العرب من الذين جاوروهم، أو كانوا على مقربة منهم.

القياس:

ورد في لسان العرب: قاس الشيء يقيسه قيْساً وقياساً، واقتاسه وقيّسه: إذا قــدره على مثاله[7].

والقياس فى الاصطلاح حمل غير المنقول على المنقول فى حكم لعلة جامعة[8]، كــأن تركّب قياساً فى الدلالة على رفع ما لم يُسمَّ فاعله فتقول: اسم أُسند الفعل إليه مُقدّما عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل. فالفاعل أصل مقيس عليه، ونائبه فرع مقيس، والحكم الرفع، والعلة الجامعة الإسناد.

أى أن من اتّبع سمت كلام العرب فى الأبنية والإعراب، وإن لم يسمع ذلك منهم، كان كلامه من كلامهم: لأنه جاء على سمته.

هذا هو القياس، وفائدته أنك تحمل ما لم تسمعه عن العرب على ما سمعته، وفى هــذا ما فيه من تخفيف الكلفة على الناس فى تعلّم العربية: "ومنه ما وجدوه يُتــدارك بالقيــاس وتخفّ الكلفة فى علمه على الناس فقنّنوه وفصلوه"[9].

وقد قسّم العلماء الكلام العربى بحسْب قواعد القياس إلى أربعة أقسام[10]:

1. مطّرد فى القياس والاستعمال؛ مثل: قام زيدٌ.
2. مطّرد فى القياس شاذ فى الاستعمال؛ نحو: الماضى من يذر ويَدَعُ.
3. مطّرد فى الاستعمال، شاذ فى القياس؛ نحو: استحوذ واستنوق.
4. شاذ فى القياس والاستعمال نحو: ثوب مصوون.

لقد تحمس النحاة للقياس تحمّساً شديداً، وتبدو مظاهر هذه الحماسة جليّة فيما أثرَ

عنهم، فهذا ابن جنى يقول: "مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس"[11].

فلا غرو ساعتئذ أن نجده مولعاً بالقياس، كثير الأخذ به، ناصحاً بتأمله: "ولا تسرع إلى إعطاء اليد بانتقاص بابه والقياسَ القياسَ"[12].

ويُحكى عن أبى على الفارسى قوله لتلميذه ابن جني: الخطأ فى خمسين مسألة فى اللغة، أحبُّ إليه من الخطأ فى مسألة واحدة من القياس[13].

ويشير العلماء إلى مقدار نفوذ القياس فى النحو بعبارات منها: النحو علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب. وأدقّ من هذا قول الكسائي: "إنما النحو قياس يُتّبع"[14].

ما تقدّم من حديث يترجم لنا مقدار عناية علماء النحو بالقياس منهجاً للبحث، بل قرّر معظمهم أنه ما انعقد عليه الإجماع، وأنه بمنزلة الأدلة القاطعة.

وبحسبنا تقليب صفحات واحد من كتب المطوّلات لنرى فيها مدى تحكّم القياس فى الأمثلة، وفى مناقشات النحاة.

فهذا عبدالله بن أبى إسحاق الذى كان شديد التجريد فى القياس[15] سريعاً إلى تخطئة المعربين إذا خرجوا عن المألوف من كلام العرب، قصته مع الفرزدق مشهورة، فقد أخذ عليه خروجه على العربية[16]، وقد اشتهر عنه من بين النحاة أنه أول من بعج النحو ومدّ القياس[17].

وخير ما يمثل اتجاهه، جوابه حين سأله يونس: "هل يقول أحد الصويق- يعنى السويق؟ قال: نعم عمرو بن تميم تقولها. وما تريد إلى هذا عليك بباب من النحو يطرّد وينقاس"[18].

وجملة القول: إن احتفال القوم بالقياس كان كبيراً وإنكاره فى النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كلّه قياس[19].

استصحاب الحال:

وهو اعتبار الواقع إذا لم يقم دليل يناهضه؛ إذ الأصل فيمالم يرد فيه مانع ولا موجب أن يكون مباحاً[20]. ويقصد باستصحاب الحال مطابقة المقيس لما جرّده النحاة من أصل؛ لأن المقيس قد يختلف عن الأصل، وشرطه الاطراد لا مطابقة الأصل[21]، أما إذا طابق المقيس الأصل، نشأت الحالة التى يسمونها الاستصحاب.

وبرغم أن دليل الاستصحاب من الأدلة المعتبرة[22]؛ فإن النحاة عدّوه من أضعفها، إن لم يكن أضعفها على الإطلاق، ومثال ذلك، أن الأصل فى الأسماء هو الإعراب، على أنه

إذا دلّ دليل فى أحد الأسماء على ما ينافى الاستصحاب؛ كالشبه اللفظى للحروف أو الشبه المعنوى مثلاً، كان هذا الدليل أقوى من الاستصحاب وبه يُحكم ببناء الاسم.

والدليل على أن الاستصحاب هو أضعف الأدلة عند النحاة، أنه إذا تعارض مع السماع والقياس، فإن الذى يُرجّح السماع والقياس.

وعلة ذلك أن الأصل المستصحب إنما جرّده النحاة فأصبح من عملهم، ولم يكن من عمل العربى صاحب السليقة الفصيحة، فإذا عارضه السماع، فإن الذى يُرجّح هو السماع؛ لأن ما يقوله العربى أولى مما يجرّده النحوى، وإذا عارضه القياس، فالقياس أرجح؛ لأن القياس، وإن كان تجريداً، فهو حمل على ما قاله العربي[23].

ويقوّى ما ذكرناه، ما ورد فى خلاف البصريين مع الكوفيين فى مسألة "نعم وبئس".

يقول البصريون: والدليل على أنهما فعلان ماضيان، أنهما مبنيان على الفتح، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه؛ إذ لا علة توجب بناءهما.

ويعلق ابن الأنبارى قائلا: "هذا تمسك باستصحاب الحال، وهو أضعف الأدلة"[24].

وإذا ما تتبعنا البصريين والكوفيين فى مناقشاتهم فى مسائلهم الخلافية؛ فإننا لا نقع فى كلام الكوفيين على ما يشير إلى أنهم اعتدُّوا بدليل استصحاب أو أخذوا به، على حين نجد أن البصريين تمسكوا به أحياناً، واتّخذوه دليلاً يدعّم مذهبهم فى غير مسألة، فهو عندهم من الأدلة المعتبرة.

قالوا فى (كم) إنها مفردة وضعت للعدد؛ "لأن الأصل هو الإفراد، وإنما التركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل... واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة"[25].

وهم فى مسألة حروف الجر مجمعون على أن الأصل فيها أن لا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل مع الحذف، إذا كان لها عوض، وفيما عداه فهم باقون "على الأصل، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة"[26].

لعل فيما سقناه دليلاً بائناً على اهتمام البصريين بدليل استصحاب الحال والاتكاء عليه فى مناقشاتهم وتعزيز مذهبهم.

وإذا ما خلصنا إلى المحدثين وجدنا أن بعضهم ليسوا بأقلّ اهتماماً بهذا الدليل، فتمام حسان يرى إعادة النظر فى ترتيب الأدلة النحوية، ويجعله فى مرتبة متوسطة بين السماع والقياس؛ لأن القياس لا يكون إلا بعد أن يتضح الأصل والفرع، ويُعرف المطّرد من الشاذ. فالنحوى يبدأ بجمع المادة التى يطلق عليها المسموع، ويجرى عليها الاستقراء والملاحظة، ثم يخضعها للتصنيف حتى إذا استقامت له الأبواب واتضحت معالمها. يبدأ

بإنشاء هيكل بنيوى مجرد، يمثل تصوراً ما للتفاعل بين الصور المختلفة لمبانى اللغة[27].

طرائق الاستدلال:

إن المتتبّع لموضوع الإضافة فى المطولات النحويّة يُلفى فيها فيضاً من استدلالات النحاة على أحكام الإضافة وقواعدها سماعاً وقياساً واستصحاب حال، ولو رُمْنا استقصاءها جميعها لطال بنا المقام؛ لذا ستقتصر الدراسة منها على بعض النماذج الممثلة الدالة.

أ. دليل السماع:

- اكتساب المضاف من المضاف إليه التأنيث أو التذكير:

أجمع جمهور النحاة على أنه يجوز أن يُعطى المضاف ما للمضاف إليه من تأنيث وتذكير، وشرطهم فى ذلك أن يكون المضاف صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالمضاف إليه، ودليلهم على ذلك، ما ورد منه فيما أثر عن العرب من نثر وشعر؛ ومن ذلك قولهم: "ذهبت بعض أصابعه"، فصحّ تأنيث (بعض) لإضافته إلى (أصابع)، وهو مؤنث؛ لصحة الاستغناء ب (أصابع) عنه، فتقول: ذهبت أصابعه.

قال سيبويه فى كتابه[28]: "أنّث البعض لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه".

أما دليلهم من الشعر على التأنيث فقول ذى الرمة[29]:

مَشَيْنَ كما اهتزت رياح تسقّهت أعاليها مرّ الرياح النواسم

أنّث فعل (المرّ) وهو مذكر لتأنيث (الرياح)، وجوّز ذلك أن (الرياح) مُغْنٍ عن ذكر (المرّ).

وقوله:

وتشرق بالقول الذى قد أذعته كما شرقت صدر الفتاة من الدم

إذ ألحقت بالفعل علامة التأنيث لإضافة (صدر) إلى (الفتاة) وقول الفرزدق[30]:

أثئُ الفواحش عندهم معروفة ولديهم ترك الجميل جميل

فأتت (معروفة)- مع أنها خبر (أتى)- مؤنثة؛ لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه.

واستدلوا على اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير بقول الشاعر:

رؤية الفكر ما يئول الأمر له معين على اجتناب التواني

إذ لم يقل (معينة)، ومنه قوله تعالى: "إن رحمة الله قريب من المحسنين"[31].

وبهذا استدلوا على اكتساب المضاف التذكير من المضاف إليه باتكائهم على مصدرين رئيسين: القرآن الكريم والشعر.

- حذف المضاف:

استدلّ النحاة بالقراءات القرآنية وبالمسموع من كلام العرب شعراً ونثراً على حذف المضاف، فقد قالوا بجواز "حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجرورًا بشرط أن يكون المحذوف معطوفاً على مثله لفظاً ومعنىً"[32]، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل ناراج

قال سيبويه: فاستغنيت عن تثنية (كل)، لذكرك إياه فى أول الكلام ولقلة التباسه على المخاطب[33].

نلحظ فى البيت أنه حذف المضاف وهو (كل) وأبقى المضاف إليه مجروراً كما كان قبل الحذف لتحقق الشرط، وهو كون المحذوف معطوفاً على مثله.

وجعلوا من هذا القبيل[34] قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ﴾[35]. فحذف المضاف لدلالة ما قبله عليه، وأبقى المضاف إليه مجروراً كأن المضاف منطوق به.

ومنه قولهم فى المثل: "ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة"[36]، فبيضاء فى موضع جرّ، كأنك أظهرت (كل)، فقلت ولا كل بيضاء.

أما ابن يعيش فقد خالف ما ذهب إليه النحاة؛ إذ يرى أن حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف فى القياس والاستعمال[37].

أما ضعفه فى القياس فلوجهين: أحدهما أن المضاف نائب عن حرف الجر وخلف عنه، فإذا قلت: غلام زيد، فأصله غلام لزيد، وإذا قلت: ثوب خز، فأصله ثوب من خزّ، فحذفت حرف الجر، وبقى المضاف نائباً عنه ودليلاً عليه، فإذا أخذت تحذفه، فقد أجحفت بحذف النائب والمنوب عنه. والوجه الثانى أن المضاف عامل فى المضاف إليه الجر، ولا يحسن حذف الجار وتبقية عمله.

وحمله على الجار - عند ابن يعيش - أقيس؛ لأن حذف الجار قد جاء فى كلامهم، وله وجه من القياس، فأما مجيئه فى قوله: "وبلدة ليس بها أنيس" (والمراد رب بلدة)، فقد ثبت بهذا جواز حذف الجار فى الاستعمال، فكان حمله على ماله نظير أولى[38].

- حذف المضاف إليه:

حين عرض النحاة لهذه المسألة فى درس الإضافة اعتمدوا دليل السماع، يقول ابن الناظم[39]: "وقد يحذف المضاف إليه مقدراً وجوده، فيترك المضاف على ما كان عليه قبل الحذف، وأكثر ما يكون مع عطف مضاف إلى مثل المحذوف؛ كقول بعضهم: قطع الله يد ورجل من قالها.

وقول الأعشى:

إلا عُلالة أو بداهة سابح نَهْد الجزارة.

وكما حكاه الكسائي من قول بعضهم: أفوق تنام أم أسفل بالنصب على تقدير: أفوق هذا تنام أم أسفل منه[40].

وقراءة بعض القراء قوله تعالى: ﴿فَلاَ خَوْف عَلَيْهِمْ﴾[41]؛ أى فلا خوف شيء عليهم.

نلحظ فيما تقدم اعتماد النحاة فى تقرير حكمهم على قراءة من الذكر الحكيم والمسموع من شعر العرب ونثرهم.

أما ابن يعيش فيرى فى حذف المضاف إليه نقضاً للغرض، وتراجعاً عن المقصود؛ لأن الغرض من المضاف إليه التعريف والتخصيص[42].

- الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

ذهب كثير من النحويين إلى أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بشيء إلا فى الشعر.

ويرى ابن مالك أن الفصل بينهما جائز فى السعة، واستدلّ على ذلك بقراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قَتْلُ أولادَهم شركائهم﴾[43].

كما اتكأ فى هذه المسألة على المسموع من الشعر؛ إذ يقول: وهذا كثير فى الشعر[44]، ومنه قول ابن السماع المثنى الطهويّ:

يَقْرُكْنَ حبّ السنبلِ الكُنافجِج بالقاع فركَ القطنَ المحالجِج

وقول عمرو بن كلثوم:

وحَلَقَ الماذى والقوانس فداسهم دوسَ الحصادَ الدائسِج

وقول الطرماح:

يَطَأْنَ بحوذى المراتع لم تُرَعْج بواديه من قرع القسى الكفائن

وقول الآخر:

عَتَوْا إذ أجبناهم إلى السلم رأفة فسقناهم سوق البغاثَ الأجادل

ومنه أيضا:

فرججتهـــــا بمزجـــــةج زج القلـــوصَ أبـــى مـــزادة

وقد يفصل اسم الفاعل المضاف إلى مفعوله الأول بمفعوله الثانى؛ كقول الشاعر[45]:

ما زال يوقن من يؤمك بالغنى وسواك مانع فضله المحتاج

واستدلوا على أن هذا الفصل غير مخصوص بالضرورة بقراءة بعضهم قوله تعـالى: ﴿فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ مُخْلِفَ وَعْده رُسُلِهِ﴾[46].

كما قالوا بجواز فصل المضاف عمّا أضيف إليه بالقسم، نحو ما حكاه الكـسائى مـن قولهم: "هذا غلام والله زيد".

وما حكاه أبو عبيدة من قولهم: "إن الشاة لتجترُّ، فتسمع صوت والله ربها"[47].

ويبدو جليا مما ذكر آنفاً أن عُمْدَتهم فيما ذهبوا إليه من قواعد وأحكام، التنزيل العزيز، والمسموع مما قالته العرب نظماً ونثراً.

- القطع عن الإضافة:

ذهب النحاة إلى أن بعض الأسماء إن قُطعت عن الإضافة لفظاً لا معنى، فهى مبنيـة على الضم، وأما اذا قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى فساعتئذ تُعْرب منكرة، ومـصدرهم فى الاستدلال على ما ذهبوا إليه القرآن الكريم، وما رواه الثقات من أشعار العرب.

يقول ابن الناظم[48]: ومن الأسماء ما يقطع عن الإضافة لفظاً وينوى معنـى فيبنـى علـى الضم، وذلك (غيرُ وقبلُ وبعدُ)، تقول: عندى رجل لا غيرُ و﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْـدُ﴾[49]، فتبنيها على الضم لما قطعتها عن الإضافة، ونويت معنى المضاف إليه دون لفظه. ولو صرحت بما يضاف إليه أعربت، وكذا لو نويت لفظ المضاف إليه، كقول الشاعر:

ومن قبلِ نادى كل مولى قرابة فما عطفتْ مولى عليه العواطف

قال: هكذا رواه الثقات بالخفض، كأنه قال: ومن قبل ذلك. وقد لا يُنـوى (بقبـل وبعد) الإضافة فيعربان منكرين وعليه قراءة بعضهم: "لله الأمر من قبلٍ ومن بعـدٍ"،

وقول الشاعر:

فساغ لى الشراب وكنت قبلاً أكاد أغصُّ بالماء الحميم

وقول الآخر:

ونحن قتلنا الأسْد أسدَ خفيَّةٍ فما شربوا بَعْداً على لذةٍ خمرا

فـ(قبلاً وبعداً) وردتا فى البيتين معربتين منونتين لقطعهما عن الإضافة لفظاً ومعنى.

2. دليل القياس:

عرّف النحاة القياس بأنه: حمل غير المنقول على المنقول فى حكم لعلة جامعة[50]، وأنواعه هي: قياس الطرد، وقياس العلة، وقياس الشبه، وللاستدلال به عندهم مذاهب شتى، وسأعرض فيما يأتى لبعض ما ورد من أدلة القياس لديهم فى باب الإضافة.

قال ابن الناظم[51]: "وقد أجازوا فى (إذْ، وإذا) من أسماء الزمان غير المحدودة أن تحمل عليها فى الإضافة إلى الجمل، وذلك نحو: "حين ووقت ويوم وساعة"، فما كان من هذه ونحوها ماضياً أو منزلاً منزلة الماضى، فيجوز أن يُحملَ على (إذْ) فى الإضافة إلى جملة اسمية أو فعلية، فمثال الماضى قولك: "حين جاء الأمير نُبذ"، ومثله قول الشاعر:

ندمت على ما فاتنى يوم بنتمُ فيا حسرتا ألا يريْن عويلي

ومثال المنزلة منزلة الماضى، قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَارِزُونَ﴾[52]. وما كان منها مستقبلاً فيجوز حمله على (إذا) فى الإضافة إلى جملة فعلية المعنى.

فقياس النظير بائنٌ فى الحكم الذى جرّده ابن الناظم، ف (إذا وإذ) مقيس عليه و(حين ووقت ويوم وساعة) مقيس، والحكم: الدلالة على المضى قياساً على (إذْ) وعلى الاستقبال قياساً على (إذا) والعلة الشبه.

وقد عضدهم فى قياسهم هذا عدم دلالة الأسماء المقيسة على زمان محدود؛ لأنه لو كان زمانها محدوداً لم تجر هذا المجرى.

وفى مسألة الحديث عن إضافة الاسم إلى ما اتحد به معنى فقط، فهناك خلاف؛ إذ ذهب الكوفيون إلى تجويز ذلك، فى حين منعه البصريون، وأولوا ما توهموا أنه من هذا القبيل.

واحتج الكوفيون بالقياس، وهو تشبيه المضاف والمضاف إليه بالمعطوف والمعطوف عليه، "فكما أجازت العرب أن يُعطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان، وإن كان أصل العطف المغايرة، فكذلك الإضافة، ألا ترى إلى قولهم فألقى قولها كذباً ومَيْنا، وقولهم: هند أتى من دونها النأى والبعد[53].

فقد استخدم الكوفيون فى استدلالهم قياس الشبه، فالمعطوف عليه والمعطوف مقيس

عليه، والمضاف والمضاف إليه مقيس، والحكم جواز إضافة الاسم إلى ما اتحد به معنى (كما جاز عطف الشيء على نفسه مع اختلاف اللفظ)، والعلة الشبه.

ومن قياس الشبه عندهم أيضاً ما جاء في حديثهم عن (لبيك)، وأنه في الأصل (لبّى) على وزن (فعلى)، فقلبت ألفه ياء لإضافته إلى المضمر تشبيهاً لها بألف (إلى وعلى ولدى)[54].

فهذه الألفاظ (أعني: إلى وعلى ولدى) مقيس عليها، و(لبيك) مقيس، والحكم قلب ألفاتها ياءاتٍ لإضافتها إلى المضمر، والعلة النظير أو الشبه.

هذا ما ذهب إليه يونس، وردّه سيبويه بأنه لو كان الأمر كذلك، لم تنقلب ألف (لبيك) مع الظاهر، كما لا تنقلب ألف (لدى) و(على)؛ فكما تقول: "على زيد" و"لدى زيد" كذلك كان ينبغي أن يقال: "لبّى زيد"، لكنهم لما أضافوه إلى الظاهر قلبوا الألف ياء[55]، فقالوا : "فلبّى يدى مسور".

وما ذهب إليه يونس أكثر قبولاً؛ إذ إن ما احتج به سيبويه محمول على أنه شاذ.

وكثيراً ما كان النحويون يفزعون إلى القياس دعماً لمذهبهم ودحضاً لحجج خصومهم، فقد احتكم إليه البصريون حين خلافهم مع الكوفيين في مسألة دخول (ال) على المضاف، فقد جوّز الكوفيون دخول (ال) على المضاف شريطة أن يكون اسم عدد، وأن يكون المضاف إليه هو المعدود، وفيه (ال) أيضا؛ إذ قالوا لا بدّ من وجودها فيهما معاً؛ نحو: قرأت الخمسة الكتب.

وحجتهم في هذه الإجازة، السماع عن العرب، وورود عدة أمثلة صحيحة تكفي عندهم للقياس عليها.

أما البصريون فلم يجيزوا مذهب الكوفيين، ومنعوه مستندين إلى دليل القياس، فالعدد – عندهم – مع المعدود من المقادير، والمقادير لا يجوز فيها هذا، فكما لا يصح أن يقال: اشتريت الرطل الفضة بالإضافة، لا يصح كذلك أن يقال الخمسة الكتب بالإضافة حملاً للنظير على نظيره، وقياساً للشيء على ما هو من بابه[56]. فالمقادير والمقدَّر مقيس عليه، والعدد مع المعدود مقيس، والحكم منع وجود (ال) في المضاف والمضاف إليه معاً، وعلة المنع النظير.

واستند النحاة إلى دليل القياس في حديثهم عن (إذْ)، فهي واجبة الإضافة إلى الجمل، يقول ابن هشام[57] "تلزم (إذْ) الإضافة إلى جملة إما اسمية، نحو: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾[58]، وإما فعلية فعلها ماضٍ لفظاً ومعنىً، نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾[59].

ولما كانت واجبة الإضافة للجملة كانت واجبة البناء، وقالوا إن سبب بنائها هو مشابهتها الحرف في الافتقار اللازم، من أن كل اسم واجب الإضافة للجملة وجب بناؤه. فالحرف مقيس عليه و(إذْ) مقيس والحكم البناء والعلة شبه الحرف في الافتقار اللازم.

وفى الحديث السابق مَلْمَحٌ لتداخل قياس الطرد بقياس النظير، فوجوب إضافة الاسم للجملة يوجب بناءه بإطلاق، وهذا من قبيل قياس الطرد: (إذْ) بإضافتها إلى الجملة وجب بناؤها حملاً على ذلك، فالاسم المضاف إلى الجملة وجوباً مقيس عليه، و(إذْ) مضافة إلى الجملة وجوباً مقيس، والحكم وجوب البناء، والعلة الجامعة اطّراد البناء.

وكثيراً ما يتداخل القياس والسماع فى استدلال النحاة، ومن ذلك حديثهم عن الاسم المعتل المضاف إلى ياء المتكلم، فما كان آخره ألفاً ثبتت هذه الألف، وفتحت الياء؛ نحو: عصاى وهداى، بسكون الألف قبلها، قال ابن يعيش[60]: "ومن العرب من يقلب هذه الألف ياء فى الإضافة إلى ياء المتكلم، فيقول: هوى وعصى، وله وجه صالح فى القياس؛ وذلك أنه لما كانت ياء المتكلم أبدا بكسر الحرف الذى قبلها إذا كان حرفاً صحيحاً نحو غلامى ورأيت غلامى ومررت بغلامى، وكانت الياء وسيلة الكسر فى نحو أخيك وأبيك، وفى التثنية والجمع نحو الزَيْدَيْنِ والزَيْدِينَ، وجب ألا يقولوا رأيت عصاى بإثبات الألف، كما لم يقولوا رأيت غلامى بفتح الميم، فأبدلوا من الألف ياء، كما أبدلوا من الفتحة كسرة، فقالوا هذه عصى وهدى، كما قالوا صاحبى وغلامى، وهو كثير، ومنه قول أبى ذؤيب الهذلي[61]:

سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع

3. دليل استصحاب الحال:

وإنْ عدّ النحاة استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة؛ فإنه عندهم أضعفها، فإذا ما تعارض مع دليل القياس أو السماع طرحوه، وأخذوا بهما.

ونقع فى كتب النحو على بعض المظانّ التى استخدم فيها النحاة استصحاب الحال فى استدلالهم فى درس الإضافة.

ومنه حديثهم عن (غدوة)، قال ابن عقيل: "ويجوز فى (غدوة) الجر وهو القياس، ونصبها نادر فى القياس، فلو عطفت على (غدوة) المنصوبة بعد (لدن) جاز النصب عطفاً على اللفظ والجر مراعاة للأصل؛ فتقول: لدن غدوةً وعشية، وعشيةٍ"[62].

واضح من حديث ابن عقيل أن الأصل فى كلمة (غدوة) أن تكون مضافاً إليه مجروراً، وأن نصبها عدول عن الأصل؛ لذلك لا يمنع النحاة جرّ تابعها جرياً على الأصل، وفى الرجوع إلى الأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو كما – يقال– من الأدلة المعتبرة.

ومنه أيضاً قول الأشموني[63]: قد تحذف تاء التأنيث للإضافة عند أمن اللبس، كقوله: "وأخلفوك عدا الأمر الذى وعدوا" ثم قال: وجعل القراء منه: ﴿إقام الصَّلاةِ﴾[64].

جاز حذف تاء التأنيث من آخر المضاف للخفة فى النطق، ولم يترتب عليه إلباس ولا

خفاء فى المعنى، والأصل "عدة الأمر" و"إقامة الصلاة". والأفضل التمسك بالأصل خشية أن يُحدث الحذف لبساً وخفاءً فى المعنى.

ومن استدلال النحاة باستصحاب الحال ما ذكره ابن الناظم فى حديثه عن الإضافة اللفظية[65]: "وأما المضاف إضافة لفظية فلا يتخصص بالإضافة، ولا يتعرف، بل هو معها على إبهامه قبل؛ لأن المقصود بها إما مجرد تخفيف اللفظ بحذف التنوين أو نون التثنية والجمع على حدها، كما في: هو حسن وجه، وهما حسنا وجه، وهم ضاربو زيد، وإما ذهاب قبح فى الرفع، والنصب على وجه التحقيق، كما فى الحسن الوجه، أو التشبيه، كما فى الضارب الرجل".

ويرى النحاة أنه يمكن العدول عن الإضافة اللفظية بالرجوع إلى الأصل؛ وذلك بجعل المضاف إليه معمولاً للوصف بعد إزالة الإضافة؛ "لأن الذى يُلحظ ويُعتبر موجوداً تتجه إليه النفس، هو الأصل الأصيل"[66]. فالأولى الرجوع إلى الأصل بعد إزالة الإضافة وإعمال الوصف (المضاف) فيما يليه (المضاف إليه) رفعاً أو نصباً لكونه شبيهاً للفعل فى العمل.

الخلاصة:

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

1. اعتمد العلماء فى الاستدلال على الأحكام النحوية طرائق الاستدلال الثلاث السماع والقياس والاستصحاب.
2. كان العلماء أكثر اتكاء فى استدلالهم على السماع ثم القياس، أما دليل الاستصحاب فكان قليلاً، ولعل السبب فى هذا أنهم يعدونه أضعف الأدلة، فكانوا إذا ما تعارض الاستصحاب مع السماع والقياس طرحوه وأخذوا بهما.
3. برزت بعض الخلافات بين النحويين فى مناقشاتهم مبحث الإضافة وتباينهم فى طرائق استدلالهم، وترجيح دليل على آخر، غير أن هذه الخلافات كانت فى الفروع وليس فى الأصول.
4. تَدَاخُلُ دليلى السماع والقياس فى بعض المسائل التى ناقشها العلماء فى درس الإضافة، كمسألة الاسم المضاف لياء المتكلم.
5. اجتماعُ قياسين فى المسألة النحوية الواحدة، كما فى مسألة (إذْ) الظرفية، فقد اجتمع فيها قياس الشبه وقياس الطرد، فحملت فى بنائها أبداً على الأسماء المضافة إلى الجمل، فوجوب إضافتها إلى الجمل أوجب بناءها، وعلة بنائها مشابهتها الحرف.
6. التماثل الكبير بل التام فى المادة اللغوية التى استخدمها النحويون وعضدوا بها استدلالاتهم، فالشواهد ذاتها من آيات قرآنية وشعر، وأقوال وأمثال ترددت فى الكتب التى رجعت إليها جميعها دون زيادة أو نقص، فقد عاش الخلف على إرث السلف.

الهوامش:

(1) الاقتراح فى علم أصول النحو، جلال الدين السيوطى، تحقيق: محمد حسن الشافعى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1988م، ص32.
(2) السابق، ص24.
(3) أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد السيرافى، تحقيق: الخفاجى والزينى، مصطفى البابى الحلبى، مصر، ط1، 1955م، ص90.
(4) السابق، ص90.
(5) الكتاب، سيبويه، ت. عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ج3، ص555.
(6) انظر السابق، 320/1، 546/3، 549.
(7) لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، 187/6، مادة (قيس).
(8) الاقتراح، ص47.
(9) الخصائص، ابن جنى، تحقيق: محمد على النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، ط2، 1913م، 42/2.
(10) المزهر فى علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطى، دار الفكر، 277/1.
(11) الخصائص، 88/2.
(12) السابق، 233/2.
(13) السابق، 88/2.
(14) إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربى، القاهرة، ط1، 1986م، 2/ 267.
(15) نزهة الألباء فى طبقات الأدباء، لأبى البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنبارى، تحقيق: إبراهيم السامرائى، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ط3، 1405هـ/ 1985م، ص26.
(16) السابق، ص27-28.
(17) السابق، ص26، وبغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة، السيوطى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 42/2.
(18) طبقات الشعراء، محمد بن سلام الجمحى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1982م، ص31، وانظر إنباه الرواة، 108/2.
(19) لمع الأدلة فى أصول النحو، ابن الأنبارى، تحقيق: عطية عامر، بيروت، 1963م، ص98.
(20) فى أصول النحو، سعيد الأفغانى، دار الفكر، ص103.
(21) الأصول، دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوى عند العرب، تمام حسان، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، 1988م، ص202.
(22) الإنصاف فى مسائل الخلاف، أبو البركات الأنبارى، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، 1982م، 300/1، 396.
(23) انظر الأصول، تمام حسان، ص202.
(24) الإنصاف فى مسائل الخلاف، 111/1، 112.
(25) السابق، 300/1.
(26) السابق، 396/1.
(27) انظر الأصول، تمام حسان، ص202.
([28]) الكتاب، 51/1.
(29) انظر السابق، 52/1، 56، والمقتضب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 197/4. وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، مكتبة الأزهر للتراث، 463/2. وشرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة، بيروت، لبنان، 5/2.

(30) شرح الأشمونى، 462/1.
(31) الأعراف، 56.
(32) منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان الأندلسى، 1947م، ص300. وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق: عبدالحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ص403.
(33) الكتاب، 64/1.
(34) شرح ابن عقيل، 78/2.
(35) الأنفال، 67.
(36) الكتاب 66/1، وشرح الأشمونى، 511/2.
(37) شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبى، القاهرة، 26/3.
(38) السابق 27/3.
(39) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص403.
(40) السابق، ص405.
(41) البقرة، 38.
(42) شرح المفصل، 29/3.
(43) الأنعام، 137.
(44) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص405.
(45) منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك، ص304.
(46) إبراهيم، 47.
(47) انظر شرح الألفية لابن الناظم، ص409.
(48) السابق، ص400.
(49) الروم، 4.
(50) الاقتراح، ص47.
(51) شرح الألفية لابن الناظم، ص392.
(52) غافر، 16.
(53) منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك، ص275.
(54) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص390.
(55) السابق، ص390، وانظر شرح ابن عقيل، 55/2.
(56) انظر النحو الوافى، عباس حسن، دار المعارف بمصر، ص14.
(57) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، دار الفكر، ط2، ص88.
(58) الأنفال، 26.
(59) البقرة، 30.
(60) شرح المفصل، 33/3.
(61) انظر شرح ابن عقيل، 90/2.
(62) السابق، 69/2.
(63) شرح الأشمونى، 441/2.
(64) النور، 37.
(65) شرح الألفية لابن الناظم، ص383.
(66) النحو الوافى، ص34.